

البرقُ اللامع

في

تخریج أحاديث صحيح الجامع
للعلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني
رحمة الله

(الجزء الثاني)

تأليف:

فضيلة الشيخ فوزي بن عبدالله بن محمد الحميدي الأثري

(٢) حَدِيثُ: (آخِرُ مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِوَةِ الْأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحْ؛ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ).

حديثٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي ((تَارِيخِ دِمَشْقِ)) (ج ٥٣ ص ١٩٩ و ١٢٠) مِنْ طُرُقٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الْبَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً؛ بِهَذَا اللَّفْظِ: (آخِرُ مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِوَةِ الْأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحْ؛ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ).
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ. (١)

وَقَالَ الْمُنَاوِيُّ فِي ((فَيْضِ الْقَدِيرِ)) (ج ١ ص ٤٤)؛ بَعْدَ مَا عَزَاهُ لِابْنِ عَسَاكِرٍ فِي ((تَارِيخِ دِمَشْقِ)): (قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ لَضَعْفِ فَتْحِ الْمِصْرِيِّ؛ لَكِنْ يَشْهَدُ لَهُ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي ((الشُّعَبِ)) عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الْمَدْكُورِ؛ بِلَفْظٍ: (إِنَّ آخِرَ مَا بَقِيَ مِنَ النَّبِوَةِ الْأُولَى...))، وَالْبَاقِي سَوَاءٌ). اهـ

وَقَالَ الصَّنْعَائِيُّ فِي ((التَّنْوِيرِ)) (ج ١ ص ١٩٣): (وَسَكَتَ الْمُصَنِّفُ عَلَيْهِ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ لَضَعْفِ فَتْحِ الْمِصْرِيِّ أَحَدِ رُؤَاتِهِ...). اهـ

قُلْتُ: لَعَلَّهُ فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَإِلَّا نَسَبَهُ الشُّيُوطِيُّ فِي ((الْجَامِعِ الصَّغِيرِ)) (ص ٧)؛ لِابْنِ عَسَاكِرٍ، وَرَمَزَ لَضَعْفِهِ، كَمَا فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.
 ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْإِسْنَادَ أُعْلِلَ بِ((فَتْحِ بْنِ نَصْرِ الْمِصْرِيِّ)) (١)، وَلَمْ يُوجَدْ ذِكْرُهُ فِي الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ الَّذِي: أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي ((تَارِيخِ دِمَشْقِ)) (ج ٥٣ ص ١١٩ و ١٢٠)، وَرِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَهَذَا ذُهُولٌ مِنَ الْمُنَاوِيِّ وَالصَّنْعَائِيِّ.

(١) وانظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج ٩ ص ٥٤)، و(ج ٢٠ ص ٢١٥)، و(ج ٢٨ ص ٥٤٦)، و((التقريب)) لابن حجر (ص ٣١٨ و ٦٨٥ و ٩٨٣).

ثُمَّ تَبَعَهُمَا عَلَى هَذَا الْخَطِّ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ((الصَّحِيحَةِ)) (ج ٢ ص ٢٩٦)؛
 بِقَوْلِهِ: (أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي ((تَارِيخِ دِمَشْقٍ))؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودِ الْبَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ
 قَالَ الْمُنَاوِيُّ فِي ((فَيْضِ الْقَدِيرِ)): وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ لَضَعْفِ ((فَتْحِ الْمِصْرِيِّ))؛ لَكِنْ
 يَشْهَدُ لَهُ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي ((الشُّعَبِ)) عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الْمَذْكُورِ؛ بِلَفْظٍ: (إِنَّ آخِرَ مَا
 بَقِيَ مِنَ النَّبُوءَةِ الْأُولَى...)، وَالْبَاقِي سَوَاءٌ. اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا ذُهُولٌ مِنْهُمْ؛ فَإِنِّي لَمْ أَرَ ((فَتْحاً الْمِصْرِيِّ)) هَذَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرٍ
 فِي ((تَارِيخِ دِمَشْقٍ)) (ج ٥٣ ص ١١٩ و ١٢٠)؛ حَيْثُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ هَبَةُ اللَّهِ
 بْنُ أَحْمَدَ الْمُرْزُوقِيِّ، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ حَمْزَةَ الْوَكِيلِ، وَأَبُو الْمَعَالِيِّ ثَعْلَبُ بْنُ جَعْفَرِ السَّرَاجِ،
 قَالُوا: أَنْبَأَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الْحِنَائِيُّ، أَنْبَأَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ الْكِلَابِيِّ، أَنْبَأَنَا
 أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ حُرَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْبَصْرِيِّ، حَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ.

قَالَ: وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ.

ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ.

ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ^(٢) قَالُوا

جَمِيعاً: عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الْبَدْرِيِّ قَالَ بَعْضُهُمْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ: (آخِرُ مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبُوءَةِ الْأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحْ؛ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ).

(١) هُوَ: فَتْحُ بْنُ نَصْرٍ أَبُو نَصْرٍ الْمِصْرِيُّ الْفَارِسِيُّ، قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْهُ: (ضَعِيفٌ مَثْرُوكٌ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (ضَعْفُوهُ).

انظر: ((مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ)) لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٤١١)، و((لِسَانَ الْمِيزَانِ)) لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ٣١٧)، و((الْجَرَحُ
 وَالتَّعْدِيلُ)) لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٧ ص ٩١).

(٢) وَتَحَرَّفَ اسْمُهُ: ((سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ))؛ فِي مَطْبُوعِ ((تَارِيخِ دِمَشْقٍ)) لِابْنِ عَسَاكِرٍ إِلَى: ((شُعْبَةَ))؛ فَلْيُصَحَّحْ.

فَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي ((تَارِيخِ دِمَشْقٍ)) (ج ٥٣ ص ١٩٩ و ١٢٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرِ الْعَبْدِيِّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ.

وَسَاقَهُ مِنْ طَرِيقِ شَرِيكِ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ؛ جَمِيعُهُمْ عَنْ مَنْصُورٍ بِهِ.

وَجَمَعَ رَوَايَتَهُمْ، قَالَ: عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الْبَدْرِيِّ قَالَ بَعْضُهُمْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (آخِرُ مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحْ؛ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ).

وَالْمَذْكُورُونَ رَفَعُوهُ، إِلَّا رَوَايَةَ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، فَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْطِنِ، وَلَعَلَّهَا الْمَوْقُوفَةُ عَلَى أَبِي مَسْعُودٍ، كَمَا أَشَارَ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي ((تَارِيخِ دِمَشْقٍ)) (ج ٥٣ ص ١١٩).

قُلْتُ: فَأَيْنَ ذِكْرُ: ((فَتَحَ بْنَ نَصْرِ الْمَصْرِيِّ)) فِي الْإِسْنَادِ؟! ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥]، فَوَهْمُوا فِي الْإِسْنَادِ بِلَا شَكِّ.

ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَى إِسْنَادِ الْبَيْهَقِيِّ فِي ((شُعَبِ الْإِيمَانِ)).

فَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي ((شُعَبِ الْإِيمَانِ)) (ج ٦ ص ١٤٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظِ، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا فَتْحُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ مُهَلِّهِلٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ آخِرَ مَا يَبْقَى مِنَ النَّبِيِّ الْأُولَى، إِذَا لَمْ تَسْتَحِي فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ).

قلت: لَعَلَّ اخْتَلَطَ عَلَيْهِمْ: مِنْ ((فَتْحِ بْنِ عَمْرٍو^(١))) إِلَى ((فَتْحِ بْنِ نَصْرِ))، فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ((الصَّحِيحَةِ)) (ج ٢ ص ٢٩٧): (وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ). اهـ

قلت: بَلْ هَذَا إِسْنَادٌ وَاهِ فِيهِ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، وَهُوَ ابْنُ حُرَيْمَةَ الْكَشِّيِّ قَالَ عَنْهُ الدَّهَبِيُّ فِي ((الْمِيزَانِ)) (ج ٣ ص ٥٠٣): وَرَدَ نَيْسَابُورَ، وَحَدَّثَ عَنْ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ؛ فَأْتَهُمْ فِي ذَلِكَ، رَوَى عَنْهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ: (كَذَّابٌ)^(٢)، وَقَدْ أَقْرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي ((لِسَانِ الْمِيزَانِ)) (ج ٥ ص ١١٠).

قلت: فَكَذَّبَهُ الْحَاكِمُ، وَهَذَا يُبَيِّنُ بَأَنَّهُ غَيْرُ ثِقَةٍ.

قلت: وَلَيْسَ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ أَبُو جَعْفَرٍ الْجَزْرَائِيُّ الثَّقَةُ، فَهَذَا آخَرٌ فَتَنَّبَهُ.^(٣) وَأَمَّا: مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ بَزِيعٍ أَبُو بَكْرٍ الْبَصْرِيُّ، شَيْخُ الْبُخَارِيِّ؛ فَثِقَةٌ رَوَى عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَطَاءٍ، وَأَقْرَانِهِ.^(٤)

قلت: إِذَا تَصَحَّحَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لِهَذَا الْإِسْنَادِ لَا يَسْتَقِيمُ، وَقَدْ وَهَمَ فِيهِ.

(١) وَهُوَ: ((فَتْحُ بْنُ عَمْرٍو الْكَشِّيُّ الْوَزَّاقُ أَبُو نَصْرِ التَّمِيمِيُّ))، وَهُوَ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ صَدُوقٌ، قَالَ عَنْهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي ((الثَّقَاتِ)) (ج ٩ ص ١٤): (مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ فِي ((الْجَرِّحِ وَالتَّعْدِيلِ)) (ج ٧ ص ٩١): (صَدُوقٌ)، وَقَالَ السَّمْعَانِيُّ فِي ((الْأَنْسَابِ)) (ج ٥ ص ٧١): (وَهُوَ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ صَدُوقٌ).

(٢) وانظر: ((تَارِيخُ نَيْسَابُورَ)) لِلْحَاكِمِ؛ جَمْعُ الْبَيْرُوتِيِّ (ص ٤٠٠).

(٣) انظر: ((تَهْذِيبُ الْكَمَالِ)) لِلْمِزِيِّ (ج ٢ ص ٢٥)، و((التَّقْرِيبِ)) لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٤٨٣).

(٤) انظر: ((الْمِيزَانِ)) لِلدَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ٥٠٣)، و((التَّقْرِيبِ)) لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٨٣٣)، و((تَهْذِيبُ الْكَمَالِ)) لِلْمِزِيِّ (ج ٢ ص ١٦).

* وَتَابَعَهُ حَمْدَانُ بْنُ جَعْفَرٍ الْجُنْدِيسَابُورِيُّ^(١) حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي أُيُوبَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ مَهْلَهَلٍ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: (إِنَّ آخِرَ مَا بَقِيَ مِنْ كَلَامِ النَّبُوءَةِ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ).

أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي ((مُعْجَمِ الشُّيُوخِ)) (٢٦٠)، وَحَمْدَانُ شَيْخُ الْإِسْمَاعِيلِيِّ حَدَّثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ صُدْرَانَ السَّامِيِّ، وَعَنْهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٢)، وَابْنُ عَدِيٍّ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى حَالِهِ.

انظر: ((تَكْمَلَةُ الْإِكْمَالِ)) لابن نُقْطَةَ (ج ٢ ص ٣٠٠).

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي ((الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ)) (ج ١٧ ص ٢٣٨) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيِّ، ثنا أَبُو كُرَيْبٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ قَالَا: ثنا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ مَهْلَهَلٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَلَمْ يُسَقِ لَفْظُهُ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قلتُ: وَثَبَتَ الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ الْبَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبُوءَةِ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي ((صَحِيحِهِ)) (ج ٦ ص ٥١٥)، وَفِي ((الْأَدَبِ الْمُرْفَدِ)) (ص ٢٠٦)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي ((سُنَنِهِ)) (ج ٤ ص ٢٥٢)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي ((سُنَنِهِ)) (ج ٢

(١) انظر: ((الأنساب)) للسمعاني (ج ٢ ص ٩٤).

(٢) وروايته الطبراني عنه في ((المعجم الصغير)) (ج ١ ص ١٥٥).

ص ١٤٠٠)، وأحمد في ((المُسْنَدِ)) (ج ٤ ص ١٢١ و ١٢٢) و(ج ٥ ص ٢٧٣)،
والبيهقي في ((السُّننِ الكُبْرَى)) (ج ١٠ ص ١٩٢)، وفي ((شُعْبِ الإِيْمَانِ)) (ج ٦
ص ١٤٣)، وفي ((الآدَابِ)) (ص ١٣٢)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ في ((المُصَنَّفِ)) (ج ٨
ص ٣٣٦)، والدَّارِمِيُّ في ((الرَّدِّ عَلَى المَرِيَسِيِّ)) (ص ١٧٣)، وابنُ الجَوْزِيِّ في
((الحَدَائِقِ)) (ج ٢ ص ٥٤٦)، وفي ((مَشِيخَتِهِ)) (ص ٨٦)، وفي ((جَامِعِ المَسَانِيدِ))
(ج ٦ ص ١٢٢)، والطَّحَاوِيُّ في ((مُشْكَلِ الأَثَارِ)) (ج ١ ص ٤٧٩)، وابنُ الجَعْدِ في
((المُسْنَدِ)) (ج ١ ص ٤٦٤)، وابنُ الأَبَّارِ في ((المُعْجَمِ)) (ص ١٤٨ و ١٤٩)،
والطَّيَالِسِيُّ في ((المُسْنَدِ)) (ص ٨٦)، وابنُ فَاخِرٍ في ((مَجْلِسِ مَنْ أَمَالِيهِ)) (ص ٤٨٢)،
وأبو بَكْرٍ الأَنْصَارِيُّ في ((المَشِيخَةِ الكُبْرَى)) (ج ٢ ص ٦٠٠)، وفي ((المَشِيخَةِ
الصُّغْرَى)) (ص ٢٤)، والقَاسِمُ الثَّقَفِيُّ في ((الأَرْبَعِينَ)) (ص ٢٢٠)، وأبو طَاهِرٍ السِّلْفِيِّ
في ((الأَرْبَعِينَ البُلْدَانِيَّةِ)) (ص ٤٩)، والغَطْرِيْفِيُّ في ((جُزْئِهِ)) (ص ١٢٢)، وتَمَّامٌ في
((الفَوَائِدِ)) (١٠٨٦)، والمَزِّيُّ في ((تَهْذِيبِ الكَمَالِ)) (٢/ق/٧٤٢/ط)، ونَجْمُ الدِّينِ
النَّسْفِيُّ في ((عُلَمَاءِ سَمَرْقَنْدِ)) (ص ٢٩٨)، وابنُ النَّقُورِ في ((مَشِيخَتِهِ)) (ص ٧٩)، وابنُ
نَجِيدِ السُّلَمِيِّ في ((حَدِيثِهِ)) (١٠٠٣)، وأبو نُعَيْمٍ في ((الحَلِيَّةِ)) (ج ٤ ص ٣٧٠)،
و(ج ٨ ص ١٢٤)، والحَطِيبُ البَغْدَادِيُّ في ((تَارِيخِ بَغْدَادِ)) (ج ١٠ ص ٣٠٤ و ٣٥٦)،
و(ج ٦ ص ١١٤ و ١١٥)، و(ج ٣ ص ١٠٠)، وابنُ أَبِي الدُّنْيَا في ((مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ))
(ص ١٨)، والبَغَوِيُّ في ((شَرْحِ السُّنَّةِ)) (ج ١٣ ص ١٧٣)، وفي ((مَصَابِيحِ السُّنَّةِ))
(ج ٣ ص ٣٩٥)، والنَّعَالُ البَغْدَادِيُّ في ((مَشِيخَتِهِ)) (ص ٩٣)، وصَدْرُ الدِّينِ البَكْرِيُّ
في ((الأَرْبَعِينَ)) (ص ٩٧)، وأبو نَصْرِ البَقَالِ في ((حَدِيثِهِ)) (ص ٤٥)، وابنُ البُخَارِيِّ في
((مَشِيخَتِهِ)) (ج ٣ ص ١٨٤٤)، والحَرَائِطِيُّ في ((مَسَاوِي الأَخْلَاقِ)) (ص ١٨٩)،
والقَسْطَلَانِيُّ في ((إِرْشَادِ السَّارِيِّ)) (ج ٧ ص ٤٩٥)، وابنُ عَسَاكِرِ في ((تَارِيخِ دِمَشْقِ))

(ج ٤٠ ص ٥٠٨ و ٥٠٩) و(ج ٤٦ ص ٣٠١) و(ج ٦٤ ص ٦٣)، وفي ((مُعْجَمِ الشُّيُوخِ)) (ج ١ ص ٤٧٩)، والشَّجَرِيُّ فِي ((الْأَمَالِي)) (ج ٢ ص ١٩٦)، والسَّمَّانُ فِي ((مَشِيخَتِهِ)) كما فِي ((التَّدْوِينِ فِي أَحْبَارِ قَزْوِينِ)) لِلرَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٤٦٨)، والقُضَاعِيُّ فِي ((مُسْنَدِ الشَّهَابِ)) (ج ٢ ص ١٨٧ و ١٨٨)، وابنُ قُدَّامَةَ فِي ((التَّوَابِينِ)) (ص ٢٣٧)، وابنُ عَدِيٍّ فِي ((الْكَامِلِ)) (ج ٦ ص ٢١٠٢)، وابنُ حِبَّانَ فِي ((صَحِيحِهِ)) (ج ٣ ص ٣)، وفي ((رَوْضَةِ الْعُقَلَاءِ)) (ص ٥٧)، والإِسْمَاعِيلِيُّ فِي ((الْمُعْجَمِ)) (ج ٢ ص ٦٢٩ و ٦٣٠)، وابنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي ((التَّمْهِيدِ)) (ج ٢ ص ٦٨ و ٦٩)، والطَّبْرَانِيُّ فِي ((الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ)) (ج ٣ ص ١٦٤)، وفي ((الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ)) (ج ١٧ ص ٢٣٦ و ٢٣٧)، والذَّهَبِيُّ فِي ((مُعْجَمِ الشُّيُوخِ)) (ج ٢ ص ٩٩)، وفي ((السِّيَرِ)) (ج ١ ص ٢٥٩) و(ج ١٦ ص ١٠٢)، وأَبُو الشَّيْخِ فِي ((الْأَمْثَالِ)) (ص ١٢٢)، وفي ((طَبَقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ بِأَصْبَهَانَ)) (ج ٤ ص ٢٣٥)، وابنُ قُرَاجَا فِي ((مُعْجَمِ الشُّيُوخِ)) (ص ٣٤٣ و ٣٥٧ و ٣٩٥)، وابنُ وَهْبٍ فِي ((الْجَامِعِ فِي الْحَدِيثِ)) (ج ٢ ص ٥٦١)، وابنُ طُولُونَ فِي ((الْفَهْرَسْتِ الْأَوْسَطِ)) (ج ١ ص ٢٤٥)، والأَسْكَدَارِيُّ فِي ((طَيْنِ الْمَجْلَجَلَاتِ)) (ق/٤٧/ط)، والسَّخَاوِيُّ فِي ((الْجَوَاهِرِ الْمَكَلَّلَةِ)) (ص ١٩٩ و ٢٠٠)، وأَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي ((عُلُومِ الْحَدِيثِ)) (٧٠)، و(٧١)، والعَبْدَرِيُّ فِي ((رِحْلَتِهِ)) (ص ١١٠)، وأَبُو الْحَسَنِ الْإِخْمِيمِيُّ فِي ((الْفَوَائِدِ الْمُنْتَقَاةِ)) (ق/٢/ط)، والكَلَّابَاذِيُّ فِي ((مَعَانِي الْأَحْبَارِ)) (ص ٢٦٧)، وأَبُو اللَّيْثِ السَّمْرَقَنْدِيُّ فِي ((تَنْبِيهِ الْعَافِلِينَ)) (ص ٢٢٣)، ومُحَمَّدُ عَابِدٌ فِي ((حِصْرِ الشَّارِدِ)) (ج ٢ ص ٦٦٣)، والقَطِيعِيُّ^(١) فِي ((زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ)) (ج ٥ ص ٢٧٣)،

(١) وَعَزَاهُ لِلْقَطِيعِيِّ ابْنِ حَجَرَ فِي ((إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ)) (ج ١١ ص ٢٦٨).

وَعَزَّوهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ فِي ((زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ)) فَهُوَ خَطَأٌ.

وابنُ الدُّبَيْثِيِّ فِي ((ذَيْلِ تَارِيخِ بَعْدَادِ)) (ج ٢ ص ٢٥٧ و ٣٧٢)، و(ج ٣ ص ٣٤٢ و ٥١١)، وابنُ نُقْطَةَ فِي ((مَعْرِفَةَ رُؤَاةِ السُّنَنِ)) (ص ٦٠٤)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِشْبِيلِيُّ فِي ((الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى)) (ج ٣ ص ٨٦)، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي ((غَرِيبِ الْحَدِيثِ)) (ج ٣ ص ٣١)، وَفِي ((حَدِيثِهِ)) (ص ١٤٦)، وَالْخُلْدِيُّ فِي ((الْفَوَائِدِ)) (ص ١٧٧)، وَأَبُو زَكْرِيَّا ابْنُ نَصْرِ فِي ((مَجْلِسَيْنِ مِنْ أَمَالِيهِ)) (ق/٩/ط)، وَالْفَهْرِيُّ فِي ((اسْتِنزَالِ السَّكِينَةِ)) (ص ٥٥)، وَالْأَيْبِيُّ فِي ((الْمِنَاهِلِ)) (ص ١٩٦)، وابنُ قَانِعٍ فِي ((مُعْجَمِ الصَّحَابَةِ)) (ج ١١ ص ٤٠٣٤) مِنْ طُرُقٍ عَنِ مَنْصُورِ بْنِ مُعْتَمِرٍ عَنْ رَبِيعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

وَقَالَ السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((الْجَوَاهِرِ الْمَكَلَّلَةِ)) (ص ٢٠٠): هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ.

وَقَالَ ابْنُ طُولُونَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((الْفَهْرَسْتِ الْأَوْسَطِ)) (ج ١ ص ٢٤٦): هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي ((مُشَكِّلِ الْأَثَارِ)) (١٥٣٧) مِنْ طَرِيقِ شَرِيكِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ أَكْبَرَ مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِي فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ يُخْطِئُ كَثِيرًا. (١)

(١) انظر: ((تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ)) لابن حجرٍ (ج ٤ ص ٢٩٣)، و((تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ)) لَهُ (ص ٤٣٦).

وَقَدْ أَخْطَأَ بِلَا مَرِيَةٍ فِيهِ بِقَوْلِهِ: ((عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ))؛ فَقَدْ رَوَاهُ عَلِيُّ الصَّحِيحِ الطَّبْرَانِيُّ فِي ((الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ)) (ج ١٧ ص ٢٣٧)، فَقَالَ: عَنْ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي ((الْمُصَنَّفِ)) (ج ٨ ص ٥٢٤).
قُلْتُ: فَهَذَا الْوَجْهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَأَخْرَجَهُ الْقُضَاعِيُّ فِي ((مُسْنَدِ الشَّهَابِ)) (١١٥٦) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، وَشَرِيكٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.
قُلْتُ: وَذَكَرَ شَرِيكٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي هُنَا خَطَأً مِنَ الرَّائِي؛ لِأَنَّ الَّذِي فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ ((مُسْنَدِ)) عَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ (٨٤٣) عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

فَوَرَدَ: ((شُعْبَةُ)) فِي رِوَايَةِ الْقُضَاعِيِّ فِي ((مُسْنَدِ الشَّهَابِ)) (١١٥٦)؛ مَقْرُونًا بِ((شَرِيكٍ))، وَشَرِيكٌ لَمْ يُذَكَّرْ فِي: ((مُسْنَدِ ابْنِ الْجَعْدِ)) (٨٤٣)، وَلَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا فِي ((مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ)) (٨٣)، وَلَا فِي رِوَايَةِ تَمَّامِ الرَّازِيِّ فِي ((الْفَوَائِدِ)) (١٠٨٨)، فَفِي الْقَلْبِ مِنْ ذِكْرِهِ شَيْءٌ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي ((الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ)) (٧٤٤٥)، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ فِي ((الْمُنْتَقَى)) (ص ٨٣) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ عَمْرٍو حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُغِيرَةَ إِلَّا جَرِيرٌ، تَفَرَّدَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرٍو.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرٍو الْبَجَلِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَطِيبُ: صَاحِبُ غَرَائِبٍ وَمَنَاكِبٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَقَالَ أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ: غَرَائِبُ حَدِيثِهِ تَكْثُرُ. (١)

فَرَوَايَةُ الْجَمَاعَةِ مُرْجِحَةٌ عَلَى رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمْرٍو فِي ذِكْرِهِ: ((الْمُغِيرَةَ)) فِي هَذَا
الإِسْنَادِ.

قُلْتُ: وَمِنَ الْمُسْتَعْرَبِ فِي هَذَا الإِسْنَادِ؛ قَوْلُهُ فِيهِ: ((عَنْ مُغِيرَةَ)).

فَقَدْ: أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي ((سُنَنِهِ)) (٤١٨٣) عَنْ عَمْرٍو بْنِ رَافِعٍ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي ((مُشْكِلِ الْآثَارِ)) (١٥٣٥) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي ((الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ)) (٦٦١) عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ.

ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الْبَدْرِيِّ

عَنْهُ مَرْفُوعاً بِهِ.

فَعَمْرُو بْنُ رَافِعِ الْقَزْوِينِيِّ: ((ثِقَّةٌ ثَبَّتٌ))؛ كَذَا فِي ((تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ)) لابن

حَجَرٍ (٥٠٦٣).

وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ((ثِقَّةٌ حَافِظٌ))؛ كَذَا فِي ((التَّقْرِيبِ)) لابن حَجَرٍ

(٤٥٤٥).

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: ((ثِقَّةٌ حَافِظٌ))؛ كَذَا فِي ((التَّقْرِيبِ)) لابن حَجَرٍ

(٣٧١٨).

فَرَوَايَتُهُمْ مُرْجِحَةٌ عَلَى رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمْرٍو، وَلَا سِيَّمَا أَنَّ الْحَدِيثَ أَصْلًا

مَشْهُورٌ مِنْ حَدِيثِ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ.

(١) انظر: ((تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ)) لابن حَجَرٍ (ج ١ ص ٣٢١).

فَقَدْ أَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ فِي ((الْمُسْنَدِ)) (٦٢١)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي ((مُسْنَدِ
ابنِ الْجَعْدِ)) (٨٤٣) عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً بِهِ.

* وَقَدْ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ثنا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ
عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ مَرْفُوعاً: (إِنَّ أَكْبَرَ مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ
النُّبُوَّةِ فِي التَّوْرَةِ إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فاعْمَلْ مَا شِئْتَ).
أَخْرَجَهُ الْحَرَاثِيُّ فِي ((مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ)) (٤٠٩).

قلتُ: فقوله: (في التَّوْرَةِ) خَالَفَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ أَصْحَابَ الْقَعْنَبِيِّ، فَرَوَاهُ
كُلُّهُمْ عَنْهُ، فَلَمْ يَقُلْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فِي (التَّوْرَةِ).

* وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَصْحَابُ شُعْبَةَ عَنْهُ، فَلَمْ يَقُلْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ (في التَّوْرَةِ)؛ فَهِيَ زِيَادَةٌ
شَادَّةٌ، خَالَفَ فِيهَا مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ مِنْهُمْ: أَبُو دَوَادٍ، وَعُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ،
وَمُعَاذُ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ، وَالْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ، وَمُحَمَّدُ الْمَازِنِيُّ، وَابْنُ الضَّرِيرِ، وَعَلِيُّ بْنُ
عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبُو مُسْلِمٍ الْكَشِي، وَالطَّيَالِسِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، وَبِشْرُ بْنُ عُمَرَ الزَّهْرَانِيُّ،
وَرَوْحُ بْنُ عَبَادَةَ، وَآدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ، وَبَهْزُ بْنُ أَسَدٍ، وَعُنْدَرُ، وَغَيْرُهُمْ، فَلَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ
الزِّيَادَةَ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي ((الْمُعْجَمِ)) (١٢٠٥) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
جَابِرِ الْقَطَّانِ، نَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، نَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ حَكِيمِ
الْبَصْرِيِّ أَوْ النَّصْرِيِّ - شَكََّ أَبُو مُحَمَّدٍ - عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

وَحَكِيمُ الْبَصْرِيِّ هُوَ ابْنُ أَفْلَحِ الْمَدِينِيِّ وَهُوَ مَجْهُولٌ^(١)، لِذَلِكَ قَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي ((التَّقْرِيبِ)) (ص ٢٦٥): (مَقْبُولٌ)، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي ((الثَّقَاتِ)) (ق/١٠٠/ط): عَلَى قَاعِدَتِهِ الْمَشْهُورَةِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ، فَالْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ.

وَرَوَى ابْنُ مَنْدَهَ فِي ((مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ)) (ج ٢ ص ٤٤٤-التَّهْذِيبُ) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ حَكِيمِ الْبَصْرِيِّ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ. قُلْتُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ بَصْرِيٌّ سَكَنَ الْمَدِينَةَ أَوْ الْعَكْسَ؛ فَنُسِبَ تَارَةً إِلَى الْحِجَازِ، وَتَارَةً إِلَى الْبَصْرَةِ.

وَإِسْنَادُهُ أَيْضاً فِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقَطَّانِ، وَهُوَ مَسْتُورُ الْحَالِ، وَقَدْ وَهَمَ فِيهِ بِذِكْرِ رِوَايَةِ حَكِيمِ الْبَصْرِيِّ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ ثَابِتٌ مِنْ رِوَايَةِ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ رَبِيعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الْبَدْرِيِّ رضي الله عنه.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي ((الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ)) (٤٨٠٢) مِنْ طَرِيقِ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ وَاصِلِ الْأَحْدَبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ آخِرَ مَا حُفِظَ مِنْ كَلَامِ النَّبُوَّةِ: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ فِيهِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ الْقُرَشِيُّ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ لَا يُجْتَمَحُ بِهِ.^(١)

(١) انظر: ((الميزان)) للذهبي (ج ١ ص ٥٨٣)، و((تهذيب الكمال)) للمزي (ج ٧ ص ١٦١)، و((تهذيب التهذيب)) لابن حجر (ج ٢ ص ٤٤٤).

وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ: لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ وَاصِلٍ إِلَّا لَيْثٌ، تَفَرَّدَ بِهِ: مُعْتَمِرٌ، وَلَا يُرَوَّى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَمْرٍو السَّمَرْقَنْدِيُّ فِي ((حَدِيثِهِ عَنْ شُيُوخِهِ)) (ص ١١٠) مِنْ طَرِيقِ طَلْقِ بْنِ غَنَامٍ، ثنا شَرِيكٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، أَرَاهُ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ آخِرَ مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبُوءَةِ: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعِ مَا شِئْتَ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ شَرِيكٌ بِنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ لَا يُجْتَمَعُ بِهِ فِي الْحَدِيثِ ^(٢)، وَقَدْ أَخْطَأَ فِي ذِكْرِهِ فِي السَّنَدِ ((ابْنَ مَسْعُودٍ))، وَالصَّوَابُ عَنْ ((أَبِي مَسْعُودٍ)) كَمَا بَيَّنَّا.

فَهَذَا مِنْ أَوْهَامِهِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ، وَالْحَدِيثُ مَعْرُوفٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي ((الْمُعْجَمِ)) (١١٣٢) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ فَهْدٍ، نا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْخَطَّابِ، نا مِندَلٌ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه مَوْقُوفاً بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا فِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ فَهْدٍ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَمِندَلُ بْنُ عَلِيٍّ الْكُوفِيُّ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وَابْنُ أَبِي سُلَيْمٍ سَيِّئُ الْحِفْظِ. ^(٣)

(١) انظر: ((تَهذِيبُ الْكَمَالِ)) لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٤ ص ٢٧٩)، و((تَهذِيبُ التَّهْذِيبِ)) لابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ٤٦٥)، و((سِيَرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ)) لِلذَّهَبِيِّ (ج ٦ ص ١٧٩).

(٢) انظر: ((الْمِيزَانُ)) لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٢٧٠)، و((تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ)) لابْنِ حَجَرٍ (ص ٤٣٦)، و((الْكُوَاكِبُ النَّبِيَّاتِ)) لابْنِ الْكَيْثَالِ (ص ٢٥٠)، و((الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ)) لابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ١٣٢١).

(٣) انظر: ((مِيزَانُ الْأَعْتِدَالِ)) لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٥٣)، و((تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ)) لابْنِ حَجَرٍ (ص ٩٧٠)، و((تَهْذِيبُ الْكَمَالِ)) لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٤ ص ٢٧٩).

فذكر ابن مسعود في هذا الحديث خطأ.

وبالجُملة: فالحديث لا يصح، لا مرفوعاً، ولا موقوفاً عن ابن مسعود، والمثنى

صحيح من حديث أبي مسعود البدرى رضي الله عنه.

وأخرجه الإجمي في ((حديثه عن شيوخه)) (ق/٢/ط - الظاهرية) من طريق

محمد المهراني ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد عن ربيعي بن حراش عن ابن مسعود ^(١) رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه قال: (آخر ما تعلق به الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستحي فاصنع ما شئت).

قال الشيخ الألباني في ((الصحيح)) (ج ٢ ص ٢٩٧): وهذا رجاله ثقات

رجال الشيخين غير المهراني هذا، فلم أجد له ترجمة.

قلت: وقد أفحش في ذكره ((ابن مسعود)) في الإسناد، ولم ينتبه له الشيخ

الألباني رحمه الله فظن أنه: ((أبو مسعود)) فأخطأ الراوي في كونه جعله من ((مسند

ابن مسعود)) وصوابه من ((مسند أبي مسعود))، فأفطن لهذا.

فهذا من أوهامه في هذه الرواية.

وبالجُملة: فالحديث بهذه الطرق عن ابن مسعود مما لا يساعده على الحكم عليه

بالصحة، فانتبه.

قلت: والحديث صحيح من رواية منصور بن المعتمر عن ربيعي بن حراش عن أبي

مسعود البدرى رضي الله عنه.

قال أبو نعيم رحمه الله في ((الحلية)) (ج ٨ ص ١٢٤): ثابت مشهور من

حديث منصور بن المعتمر.

(١) هكذا وقع في أصل المخطوط.

قلت: هكذا رواه منصور، وخالفه في إسناده أبو مالك الأشجعي فقال: حدثني ربي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النبوة الأولى إذا لم تستحي فاصنع ما شئت).

أخرجه أحمد في ((المسند)) (ج ٥ ص ٣٨٣ و ٤٠٥)، وابن عبد البر في ((التمهيد)) (ج ٢٠ ص ٦٨)، والخطيب البغدادي في ((تاريخ بغداد)) (ج ١٢ ص ١٣٥ و ١٣٦)، والطحاوي في ((مشكل الآثار)) (ج ١ ص ١٩٥)، والبزار في ((المسند)) (ج ٧ ص ٢٥٦)، وأبو نعيم في ((حلية الأولياء)) (ج ٤ ص ٣٧١)، والشجري في ((الأمالي)) (ج ٢ ص ١٩٦)، والخراطي في ((مساوي الأخلاق)) (ص ١٩٠)، وعبد الحق الإشبيلي في ((الأحكام الشرعية الكبرى)) (ج ٣ ص ٨٧)، والذهبي في ((السير)) (ج ٢١ ص ٤٥)، والبيهقي في ((الآداب)) (١٠٨).

وذكره الهيثمي في ((الزوائد)) (ج ٨ ص ٣٠)؛ ثم قال: رواه أحمد، والبزار، ورجال الصحيح.

وزاد أحمد في ((المسند)) (ج ٥ ص ٣٨٣)، والخطيب في ((تاريخ بغداد)) (ج ١٢ ص ١٣٥)؛ في أوله: (المعروف كله صدقة، وإن آخر ما تعلق).

وزاد الطحاوي في ((مشكل الآثار)) (ج ١ ص ١٩٥) (آخر ما تمسك به من كلام النبوة الأولى)، وليست هذه الألفاظ عند الباقي.

وزيادة: (آخر ما تعلق به أهل الجاهلية)؛ شاذة لا تصح.

قلت: وهذا يدل على أن المتن فيه اختلاف واضطراب من الرواة، كما هو في الإسناد أيضاً.

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطِيُّ فِي ((الْعِلَالِ)) (ج ٣ ص ١٩٧): (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ

سَعْدٍ^(١) عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنِ مَنْصُورٍ عَنِ رَبِيعٍ عَنِ حُذَيْفَةَ، وَوَهُمَ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((الْعِلَالِ)) (ج ٦ ص ٢٩٤): (الصَّحِيحُ: عَنِ

رَبِيعٍ عَنِ أَبِي مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ). اهـ

وَأَخْرَجَهُ التَّاجُ السُّبْكِيُّ فِي ((مُعْجَمِ الشُّيُوخِ)) (ص ٥٠٧) مِنْ طَرِيقِ هَارُونَ بْنِ

إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنِ أَبِي مَالِكٍ سَعْدِ بْنِ طَارِقِ الْأَشْجَعِيِّ، عَنِ

رَبِيعٍ، عَنِ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

(الْمَعْرُوفُ كُلُّهُ صَدَقَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ صَانِعُ كُلِّ صَانِعٍ وَصَنَعْتُهُ، وَإِنَّ آخِرَ مَا تَعَلَّقَ بِهِ أَهْلُ

الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ: إِذَا لَمْ تَسْتَحِي فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرِ، وَهُوَ يُخْطِئُ فِي

الْحَدِيثِ^(٢)، وَقَدْ أَخْطَأَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ حَيْثُ جَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ ((حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ))،

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ مُسْنَدِ ((أَبِي مَسْعُودِ الْبَدْرِيِّ))؛ كَمَا فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ.

فَهَذَا مِنْ أَوْهَامِهِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَالْحَدِيثُ مَعْرُوفٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ.

قُلْتُ: وَمَثْنُهُ مُنْكَرٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطِيُّ فِي ((الْعِلَالِ)) (ج ٣ ص ١٩٧): (وَالصَّوَابُ عَنِ مَنْصُورٍ

عَنِ رَبِيعٍ عَنِ أَبِي مَسْعُودِ الْأَنْصَارِيِّ). اهـ

(١) وَخَالَفَ التَّقَاتَ جَمِيعاً؛ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: فَرَوَاهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنِ مَنْصُورٍ عَنِ رَبِيعٍ، وَجَعَلَهُ عَنِ ((حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ))

مَرْفُوعاً؛ كَمَا عِنْدَ أَبِي نُعَيْمٍ فِي ((حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ)) (ج ٤ ص ٣٧١)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي ((الْعِلَالِ)) (ج ٦ ص ٢٩٤).

(٢) انظر: ((تَهْذِيبُ الْكَمَالِ)) لِلْمِزِّيِّ (ج ١١ ص ٣٩٤)، و((تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ)) لِابْنِ حَجَرَ (ص ٤٠٦).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي ((أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ)) (ج ٢ ص ٧٨) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَزِيدَ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حَفْصٍ، ثَنَا فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، أَرَاهُ مَرْفُوعًا، قَالَ: (إِنَّ آخِرَ مَا أَدْرَكْنَا مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ).

قلت: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَزِيدَ، وَهُوَ ابْنُ مَرْدَانَ بَعْدَ يُعْرَبُ وَيَتَفَرَّدُ، تَرْجَمَهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي ((طَبَقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ)) (ج ٢ ص ٢٧٠)، وَقَالَ: (يُرْوَى عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَسَمِعَ مِنْهُ، وَسَمِعَ مِنَ الْحَمِيدِيِّ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، فَاخْتَلَطَ حَدِيثُهُ وَمَا يَتَعَمَّدُ الْكُذِبَ). اهـ

وَتَرْجَمَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي ((أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ)) (ج ١ ص ٢٠٩)، وَقَالَ: (اخْتَلَطَ عَلَيْهِ بَعْضُ حَدِيثِهِ فِي آخِرِ أَيَّامِهِ).

وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ اخْتِلَاطِهِ، فَقَدْ اخْتَلَطَ بِذِكْرِ ((حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ)) فِي الْإِسْنَادِ.

وَأَخْرَجَهُ الْمَحَامِلِيُّ فِي ((الْأَمَالِي)) (ص ٢٠٨-رِوَايَةُ الْفَارِسِيِّ)، وَالْحَرَائِطِيُّ فِي ((مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ)) (ص ١٩٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَارِمٍ ثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه مَوْفُوفًا بِهِ. قلت: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ الْمَعْرُوفُ بِ((عَارِمٍ)) أَحَدُ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ الْكِبَارِ، وَهُوَ مُخْتَلَطٌ^(١)، وَقَدْ أَوْقَفَ الْحَدِيثَ وَهُوَ مَرْفُوعٌ، فَاخْتَلَطَ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ.

(١) انظر: ((الكوكبة النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات)) لابن الكيال (ص ٣٨٢)، و((الاغنياء بمن زمي بالاختلاط)) لابن العجمي (ص ٣٣٥)، و((المختلطين)) للغلاطي (ص ١١٦).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي ((حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ)) (ج ٤ ص ٣٧١) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، قَالَ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ، يَقُولُ: (آخِرُ مَا أَدْرَكْنَا مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ أَنَّهُ كَانَ يُقَالُ: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَافْعَلْ مَا شِئْتَ).
* كَذَا رَوَاهُ عَنْ حُذَيْفَةَ مَوْثُوفًا.

قلت: وإبراهيم بن طهمان الخراساني، وإن كان ثقة إلا أنه يُعْرَبُ فِي الْحَدِيثِ وَيُخَالِفُ الثِّقَاتَ^(١)، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ مُخَالَفَتِهِ لِلثِّقَاتِ حَيْثُ عَارَضَ الثِّقَاتَ فِي ذِكْرِهِ الْحَدِيثَ مِنْ مُسْنَدِ ((حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ))، بَلْ وَأَوْفَقَهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَحَدِيثُ الثِّقَاتِ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، وَصَوَابُهُ أَنَّهُ مَنْ مُسْنَدِ ((أَبِي مَسْعُودِ الْبَدْرِيِّ))، فَهَذَا مِنْ أَوْهَامِ ابْنِ طَهْمَانَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي ((الْأَفْرَادِ)) (٣٢) مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (لَمْ يَبْقَ مِنَ النَّبِيِّ الْأُولَى إِلَّا: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعِ مَا شِئْتَ).

قلت: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ فِيهِ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ الْبَجَلِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ^(٢).

وَأَخْرَجَهُ الْخَرَّاطِيُّ فِي ((مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ)) (٤١١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ بْنِ فَرْوَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي شَهَابٍ عَنِ الْأَجْلَحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه مَرْفُوعاً بِهِ.

(١) انظر: ((تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ)) لابن حجر (ص ١٠٩).

(٢) انظر: ((تَهْذِيبُ الْكَمَالِ)) لِلْمَرْيِيِّ (ج ٦ ص ٢٦٥)، و((تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ)) لابن حجر (ص ٢٤٠)،

و((الْمَجْرُوحِينَ)) لابن جَبَّانَ (ج ١ ص ٢٢٩).

قلت: وهذا سندهُ ضعيفٌ جداً؛ فيه أبو شهابٍ وهو عبدُ ربِّه بنُ نافعٍ له أوهامٌ في الحديث، وهذه الروايةٌ منها، والراوي عنه محمدُ بنُ زيادٍ بنِ فروةِ الأنصاريُّ لا يُعرف، ولم يُوثقهُ إلا ابنُ حبانٍ في ((الثقات)) (ج ٩ ص ٨٤)؛ على قاعدته في توثيق المجهيل، والأجلح بنُ عبدِ الله الكنديُّ ضعيفٌ، وحيبُ بنُ أبي ثابتٍ مدلسٌ، وقد عنعن ولم يُصرَّح بالتَّحديث. (١)

وبهذا التحقيق يتبين لك خطأ الشيخ الألباني في ((الصحيح)) (ج ٢ ص ٢٩٧)؛ بقوله: (فهذه متابعاتٌ قويَّةٌ لأبي مالكٍ الأشجعيِّ تدلُّ على أنه قد حفظ).

قلت: وذلك لأنَّ الطُّرق التي ذكرها لا تخلو من ضعفٍ في الإسنادِ والمتمن، وهي غيرُ محفوظةٍ، فهي متابعاتٌ غيرُ معتبرةٍ له.

وقال الإمام أبو زرعة رحمه الله في ((العلل)) (ج ٦ ص ٢٩٦): (الصحيح: عن ربيعي عن أبي مسعودٍ عن النبي ﷺ).

قلت: وهذا هو الذي تقتضيه القواعدُ العلميَّةُ أنَّ الحديثَ معلولٌ بمخالفةِ الأشجعيِّ لمن هو أثبتُّ منه، فلا وجهَ لتصحيحِ الحديثِ من حديثِ ((حذيفة بن اليمان)) أيضاً، بل لا يثبتُ إلا من حديثِ ((أبي مسعودٍ البدريِّ)). (٢)

(١) انظر: ((الضعفاء الكبير)) للعقيليِّ (ج ١ ص ١٣٩)، و((تقريب التهذيب)) لابن حجرٍ (ص ٥٦٨)، و((تعريف أهل التقدیس)) له (ص ٨٤)، و((تهذيب الكمال)) للمزيِّ (ج ٢ ص ٢٧٥)، و((التوحيد)) لابن خزيمة (ج ١ ص ٨٧)، و((الثقات)) لابن حبانٍ (ج ٤ ص ١٧٤).

(٢) قلت: وقد حُفِيت على الشيخ الألباني رحمه الله هذه العلة في ((الصحيح)) (ج ٢ ص ٢٩٦)، ومال إلى تصحيح الحديث عن: ((حذيفة))، و((أبي مسعود))، والصوابُ أنه لم يثبت إلا عن: ((أبي مسعود)) والله وليُّ التوفيق.

* وَضَعَفَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حَدِيثَ: ((حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ))، وَصَحَّحَ حَدِيثَ: ((أَبِي مَسْعُودِ الْبَدْرِيِّ))، فَقَالَ فِي ((الْعِلَالِ)) (ج ٣ ص ١٩٨): (وَقَالَ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ حُدَيْفَةَ، وَحَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ هُوَ الصَّوَابُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((التَّمْهِيدِ)) (ج ٢٠ ص ٦٨)؛ بَعْدَمَا ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ: (هَذَا الْحَدِيثُ - يَعْنِي: حَدِيثَ حُدَيْفَةَ - خَطَأً؛ وَيَقُولُونَ إِنَّ الْخَطَأَ فِيهِ مِنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ؛ وَرِوَايَةَ مَنْصُورٍ عِنْدَهُمْ صَوَابٌ؛ رَوَاهَا شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَشَرِيكٌ، وَغَيْرُهُمْ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الْأَنْصَارِيِّ، وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَهُمْ غَيْرُ هَذَا الْإِسْنَادِ، وَإِنَّمَا هُوَ لِرَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الْأَنْصَارِيِّ عُنْبَةَ ابْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَيْسَ لِرَبِيعٍ عَنْ حُدَيْفَةَ). اهـ

قُلْتُ: فَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَمْ يَنْبُتْ إِلَّا عَنْ ((أَبِي مَسْعُودٍ))، وَهُوَ خَطَأً مِنْ كَوْنِهِ مِنْ مُسْنَدِ ((حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ))، أَوْ مِنْ مُسْنَدِ ((عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ))، أَوْ مِنْ مُسْنَدِ ((عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ))، أَوْ مِنْ مُسْنَدِ ((أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ))، أَوْ مِنْ مُسْنَدِ ((أَبِي الطُّفَيْلِ))، فَهَذِهِ الْوُجُوهُ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((الْمُسْنَدِ)) (ج ٧ ص ٢٥٦): (وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ عَنْ رَبِيعٍ، فَقَالَ مَنْصُورٌ: عَنْ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، وَقَالَ أَبُو مَالِكٍ: عَنْ رَبِيعٍ عَنْ حُدَيْفَةَ). اهـ

وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ: أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَعُبَادَةُ بْنُ الْعَوَّامِ. (١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((فَتْحِ الْبَارِيِّ)) (ج ٦ ص ٥٢٣): (وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ أَنْ يَكُونَ رِبْعِيُّ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي مَسْعُودٍ، وَمِنْ حُذَيْفَةَ جَمِيعًا). اهـ
 وَأَقْرَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((الصَّحِيحَةِ)) (ج ٢ ص ٢٩٣)؛ بِقَوْلِهِ: (وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَأَبُو مَالِكٍ اسْمُهُ: سَعْدُ بْنُ طَارِقٍ، وَلَا يُعَلُّ بِرَوَايَةِ مَنْصُورٍ الْمُتَقَدِّمَةِ؛ لِأَنَّهُ - كَمَا قَالَ الْحَافِظُ فِي ((الْفَتْحِ)) (٦/٢٨٠): لَيْسَ بِبَعِيدٍ أَنْ يَكُونَ رِبْعِيُّ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي مَسْعُودٍ، وَمِنْ حُذَيْفَةَ جَمِيعًا، يَعْنِي: فَحَدَّثَ بِهِ عَنْ هَذَا تَارَةً وَعَنْ هَذَا تَارَةً، وَمِثْلُ هَذَا الْجَمْعِ لَا بُدَّ مِنْهُ، لِأَنَّ تَوْهِيمَ الثِّقَةِ لَا يَجُوزُ بغيرِ حُجَّةٍ؛ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي عِلْمِ الْمُصْطَلَحِ. وَعَلَى هَذَا فَحَدِيثُ حُذَيْفَةَ شَاهِدٌ قَوِيٌّ؛ لِرَوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرٍ هَذِهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْمَحْفُوظُ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ ((أَبِي مَسْعُودٍ)) فَقَطْ، وَقَدَّمْنَا الْحُجَّةَ فِي ذَلِكَ، كَمَا سَبَقَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ)) (ج ١ ص ٤٩٦): (أَكْثَرُ الْخَفَاطِ حَكَمُوا بِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلٌ مَنْ قَالَ: عَنْ: ((أَبِي مَسْعُودٍ))، مِنْهُمْ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، وَالِدَارَقُطِيُّ وَغَيْرُهُمْ.

وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ: ((أَبِي مَسْعُودٍ)) مِنْ رَوَايَةِ مَسْرُوقٍ عَنْهُ). اهـ

(١) وانظر: ((كَشَفَ الْأَسْتَارِ عَنْ زَوَائِدِ الْبَزَّارِ)) لِلْهَيْثَمِيِّ (ج ٢ ص ٤٢٩)، و((مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ)) لَهُ (ج ٨ ص ٢٧).

* وَرَوَايَةٌ مَسْرُوقٍ: أَخْرَجَهَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي ((الْمُصَنَّفِ)) (٢٠١٤٩)، وَمِنْ طَرِيقِهِ الطَّبْرَانِيُّ فِي ((الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ)) (ج ١٧ ص ٢٣٠)، وَفِي ((الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ)) (٣٠١٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي ((مُشْكَلِ الْأَثَارِ)) (١٥٣٨) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنَ النَّبُوءَةِ الْأُولَى؛ إِلَّا قَوْلَ الرَّجُلِ: إِذَا لَمْ تَسْتَحِي فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ فِيهِ الْأَعْمَشُ، وَهُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَّ وَلم يُصْرَحْ بِالتَّحْدِيثِ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِيُّ لَهُ أَوْهَامٌ لَا سِيَّمَا لَمَّا قَدِمَ الْبَصْرَةَ فَحَدَّثَ فِيهَا مِنْ حِفْظِهِ، فَوَقَعَ فِي أَغَالِيطٍ. (١)

وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ فِي ((الْعِلَالِ)) (ج ٣ ص ١٩٧): (حَدَّثَ بِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَمَّادٍ الْمُقْرِي، وَاسْمُ أَبِي حَمَّادٍ شُكَيْلٌ، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ حَمْزَةَ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ فِي الْقِرَاءَةِ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَوَهُمَ فِيهِ.

وَالصَّوَابُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ. وَقَالَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ، وَوَهُمَ أَيْضًا.

وَقَالَ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ.

وَحَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ هُوَ الصَّوَابُ). اهـ

قُلْتُ: وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ أَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ، وَفِيهِ عِلَلٌ:

(١) الْاِخْتِلَافُ عَلَى رَبِيعٍ بْنِ حِرَاشٍ.

(١) انظر: ((سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ)) لِلدَّهَبِيِّ (ج ٧ ص ١٢)، و((تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ)) لِابْنِ حَجَرَ (ص ٤١٤)، و((تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ)) لَهُ (ص ١٥).

(٢) الاختلافُ على حذيفة بن اليمان.

(٣) ضعفُ الأسانيدِ إليه.

(٤) مخالفةُ الثقات.

(٥) الاضطرابُ في متنه.

(٦) النكارةُ في متنه وسنده.

قلتُ: فهذا الحديثُ ثابتٌ عن منصور بن المعتمر عن ربيِّ بن حراش عن أبي مسعود البدري.

واختلفَ فيه على منصور على ألوانٍ وضروبٍ، ذكرَ العلماءُ منها ما يخصُّ الرفع والوقف.

* فوقفه على منصور بن المعتمر: سفيان بن عيينة، وروح بن القاسم، كما بينا فيما سبق.

وأسنده أبو عمرو الداني في ((علوم الحديث)) (٦٨) من طريق سفيان بن عيينة^(١)، عن منصور، عن ربيِّ بن حراش، عن أبي مسعود، قال: (فيما حفظ من كلام التوبة إذا لم تستح فاصنع ما شئت).

هكذا رواه سفيان بن عيينة مؤثفاً، وأخطأ فيه، كما سبق.

(١) ومنه: قال الإمام أبو حاتم في ((العلل)) (ج ٦ ص ٢٩٣) في حديث: ((الأدوية)): (أخطأ فيه أيضاً سفيان بن عيينة

فقال: عن الزهري، عن ابن أبي خزيمة، عن أبيه. وإنما هو: عن أبي خزيمة، عن أبيه، عن النبي ﷺ). اهـ

وخطأ سفيان بن عيينة: الإمام أحمد في ((العلل)) (ج ١ ص ١٦٨)، والإمام الدارقطني في ((العلل)) (ج ٢

ص ٢٥١).

قلت: واختلف فيه على سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ؛ فَمِنْهُمْ: مَنْ رَوَاهُ وَأَوْقَفَهُ عَلَى أَبِي مَسْعُودٍ

ﷺ.

أَخْرَجَهُ الْحَزَائِطِيُّ فِي ((مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ)) (٤١٣) مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ سَعْدِ الْحَفَرِيِّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الْبَدْرِيِّ ﷺ قَالَ: (إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ: إِذَا لَمْ تَسْتَحْ؛ فَاعْمَلْ مَا شِئْتَ).

وإسناده رجاله ثقات.

ورواه يحيى بن سعيد القطان عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورِ.

واختلف على يحيى بن سعيد القطان فيه:

فأخرجه الطحاوي في ((مشكل الآثار)) (ج ٤ ص ١٩٥) من طريق القواريري عن يحيى بن سعيد القطان؛ فذكر بإسناده مثله، وأوقفه على أبي مسعود ﷺ، ولم يذكر النبي ﷺ فيه.

وإسناده رجاله رجال الشيخين.

* والقواريري، اسمه: ((عبيد الله بن عمرو بن ميسرة)).

وأخرجه أحمد في ((المسند)) (ج ٥ ص ٢٧٣) من طريق يحيى بن سعيد القطان بهذا الإسناد، ورفعته.

وأخرجه أحمد في ((المسند)) (ج ٤ ص ١٢٢) من طريق عبد الرحمن بن مهدي^(١) عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ بِهِ، ورفعته أيضاً.

(١) نقله ابن حجر في ((إتحاف المهرة)) (ج ١١ ص ٢٦٨) عن عبد الرزاق!

وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي ((مُشْكِلِ الْأَثَارِ)) (ج ٤ ص ١٩٥) مِنْ طَرِيقٍ وَهَبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ، فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَوْقَفَهُ عَلَى أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتُ رِجَالِ الشَّيْخَيْنِ.

* وَوَهَبٌ: هُوَ ابْنُ جَرِيرِ بْنِ حَازِمِ الْأَزْدِيِّ. (١)

قُلْتُ: وَهَذَا نَوْعٌ آخَرَ مِنَ الْمَوْقُوفَاتِ، وَهِيَ مُسْنَدَةٌ فِي أَصْلِهَا، وَلَكِنْ قَصَرَ بَعْضُ الرُّوَاةِ لِعَدَمِ ضَبْطِهِ التَّامِّ لِلْحَدِيثِ عِنْدَ التَّحْدِيثِ؛ فَيُوقَفُهُ عَلَى الصَّحَابِيِّ مِنْ قَوْلِهِ، وَلَا يُعْرَفُ ذَلِكَ إِلَّا حِفَاطُ الْحَدِيثِ.

فَهَذَا الْحَدِيثُ قَصَرَ بِهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَنْصُورٍ، وَتَابَعَهُ رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْهُ عَلَى ذَلِكَ فَأَوْقَفَاهُ، وَأَسْنَدَهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَغَيْرُهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ. وَهَذَا النَّوْعُ كَثِيرٌ إِنْ صَحَّ فَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَهَذَا النَّوْعُ يُعْرَفُ مِنْ تَتَبُعِ الطَّرْقِ، فَيَقَعُ التَّصْرِيحُ فِي بَعْضِهَا بِالرَّفْعِ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو الدَّائِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((عُلُومِ الْحَدِيثِ)) (ص ٣١٥): (وَمِنْ الْمَوْقُوفَاتِ أَيْضًا مَا هِيَ مُسْنَدَةٌ فِي الْأَصْلِ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الرُّوَاةِ يُقَصِّرُ بِهَا فَلَا يُسْنَدُهَا، وَيُوقَفُهَا عَلَى الصَّحَابِيِّ، وَيُسْنَدُهَا غَيْرَهُ، فَتَعَدُّ فِي جُمْلَةِ الْمُسْنَدِ وَلَا يُعْرَفُ ذَلِكَ إِلَّا مِنَ الْفُرْسَانِ مِنْ حِفَاطِ الْحَدِيثِ، - ثُمَّ أَسْنَدَ بِسَنَدِهِ إِلَى - سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: (فِيمَا حَفِظَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ)، فَهَذَا الْحَدِيثُ قَصَرَ بِهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَنْصُورٍ، وَتَابَعَهُ رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْهُ عَلَى ذَلِكَ فَأَوْقَفَاهُ، وَأَسْنَدَهُ الثَّوْرِيُّ وَشُعْبَةُ وَغَيْرُهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ، - ثُمَّ أَسْنَدَ بِسَنَدِهِ

(١) انظر: ((تَقْرِيبَ التَّهْدِيَةِ)) لابن حجرٍ (ص ١٠٤٣).

إلى - شُعْبَةَ، وَالثَّوْرِيَّ، قَالَا: ثنا مَنْصُورٌ، عَنِ رَبِيعٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنَ عَمْرٍو الْبَدْرِيَّ رضي الله عنه، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ مِمَّا أَدْرَكْنَا مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَافْعَلْ مَا شِئْتَ)). اهـ

قلت: فَذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ الْوَقْفَ وَالرَّفْعَ فِي حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه. (١)

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي ((مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ)) (٤٢) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، ثنا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، ثنا مَنْصُورٌ، عَنِ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، عَنِ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: (إِنَّمَا حَفِظَ النَّاسُ مِنْ آخِرِ النَّبِيِّ إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ فِي ((مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ)) (ص ١٥٢): (هَذَا حَدِيثٌ أَسْنَدُهُ الثَّوْرِيُّ وَشُعْبَةُ وَغَيْرُهُمَا، عَنِ مَنْصُورٍ، وَقَدْ قَصَّرَ بِهِ رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ فَوْقَهُ، وَمِثَالُ هَذَا فِي الْحَدِيثِ كَثِيرٌ، وَلَا يَعْلَمُ سَنَدَهَا إِلَّا الْفُرْسَانُ مِنْ نِقَادِ الْحَدِيثِ، وَلَا تُعَدُّ فِي الْمَوْقُوفَاتِ). اهـ

قلت: وَمُرَادُ الْحَاكِمِ أَنْ يُنْظَرَ فِي الْمَوْقُوفَاتِ، هَلْ رُوِيَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى مَرْفُوعَةً؛ فَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ فَلَا تُعَدُّ مَوْقُوفَةً، إِذْ أَنَّ الرُّوَاةَ أحياناً يَنْشَطُونَ فَيَنْصُونَ الْحَدِيثَ وَيَرْفَعُونَهُ، وَأحياناً يُقْصِرُونَ عَنْ ذَلِكَ. (٢)

قلت: وَهَذَا الْحَدِيثُ مَشْهُورٌ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مَرْفُوعاً مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيَّ رضي الله عنه، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

(١) انظر: ((مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ)) لِلْحَاكِمِ (ص ١٥٢).

(٢) قلت: وَمِمَّا يَلِزُ طَالِبُ الْحَدِيثِ مَعْرِفَةُ نَوْعِ مِنَ الْمَوْقُوفَاتِ، وَهِيَ مُسْنَدَةٌ فِي الْأَصْلِ يُقْصَرُ بِهِ بَعْضُ الرُّوَاةِ فَلَا يُسْنَدُهُ مِثَالُ: حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: (إِنَّمَا حَفِظَ النَّاسُ مِنْ آخِرِ النَّبِيِّ إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ).

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي ((مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ)) (٤٢).

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي ((الْعِلَالِ)) (ج ٦ ص ١٧٩)، وَقَالَ: (وَالصَّحِيحُ حَدِيثَ مَنْصُورٍ عَنِ رُبَيْعٍ عَنِ أَبِي مَسْعُودٍ).

وَكَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي رَحِمَهُ اللهُ؛ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي ((الْعِلَالِ)) (ج ٢ ص ٢٣٨).

* وَرَوَاهُ رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَقَرَنَهُ بِشُعْبَةَ: كِلَيْهِمَا عَنِ مَنْصُورٍ عَنِ رُبَيْعٍ عَنِ أَبِي مَسْعُودٍ، كَمَا فِي رِوَايَةِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِي فِي ((عُلُومِ الْحَدِيثِ)) (٧٠) مِنْ طَرِيقِ رَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ بِهِ مَرْفُوعًا. فَرَوَاهُ عَنِ شُعْبَةَ الْعَدَدُ الْكَبِيرِ، وَالْجَمُّ الْغَفِيرِ مِنْ ثِقَاتِ أَصْحَابِهِ، وَخَوَاصِّهِمْ عَنِ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ بِهِ، وَرَفَعُوهُ؛ مِنْهُمْ:

عُنْدَرٌ، وَالطَّيَالِسِيُّ، وَآدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ، وَعَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، وَعُرْوَةُ بْنُ مَرْزُوقٍ، وَبِشْرُ بْنُ عُمَرَ الزَّهْرَانِيُّ، وَبَهْزُ بْنُ أَسَدٍ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، وَغَيْرُهُمْ. (١)

* وَخَالَفَ هَؤُلَاءِ جَمِيعًا: وَهَبُ بْنُ جَرِيرٍ؛ فَرَوَاهُ عَنِ شُعْبَةَ بِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَوْقَفَهُ عَلَى أَبِي مَسْعُودٍ، فَأَخْطَأَ فِي وَقْفِهِ، وَالصَّحِيحُ رَفَعَهُ.

* وَمَا يُؤَكِّدُ الرَّفْعَ أَنَّ جَمَاعَةَ رَوَوْهُ عَنِ مَنْصُورٍ، وَرَفَعُوهُ مِنْهُمْ:

(١) انظر: ((المُسْنَدُ)) لِأَحْمَدَ (ج ٤ ص ١٢١)، و((المُسْنَدُ)) لِلطَّيَالِسِيِّ (٦٥٥)، و((حَلِيَّةُ الْأَوْلِيَاءِ)) لِأَبِي نُعَيْمٍ (ج ٤ ص ٣٧٠)، و((الْجَامِعُ الصَّحِيحُ)) لِلْبُخَارِيِّ (٣٤٨٤)، و((السُّنَنُ الْكُبْرَى)) لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ١٠ ص ١٩٢)، و((شُعْبَةُ الْإِيمَانِ)) لَهُ (٧٣٣٨)، و((الْجَعْدِيَّاتِ)) لِأَبِي الْقَاسِمِ الْبَغَوِيِّ (٨٤٣)، و((الْفَوَائِدِ)) لِنَتَمَامِ الرَّازِيِّ (١٠٨٨)، و((مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ)) لِلْحَرَاظِيِّ (٤١٠)، و((تَارِيخُ دِمَشْقَ)) لِابْنِ عَسَاكِرٍ (ج ٤٠ ص ٥٠٨)، و((التَّمْهِيدُ)) لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٢٠ ص ٦٩).

كامل بن العلاء التيمي، وجري بن عبد الحميد الضبي، وفصيل بن عياض، وزهير بن معاوية، وقيس بن الربيع، وأبو شيبه، ومفضل بن مهلهل، وإبراهيم بن عطية الثقفى، ومعتمر بن سليمان وغيرهم. (١)

فالإحصاء: إن حديث منصور عن ربعي عن أبي مسعود صح مرفوعاً.

هكذا رواه الجهابذة، وعلى رأسهم: شعبة، والثوري، وتابعهم في الرواية عن منصور بن المعتمر جمع من الثقات.

وأخرجه الطبراني في ((المعجم الأوسط)) (٩٤٠٠) من طريق علي بن سيابة الكوفي ثنا كثير بن هشام نا سليمان البصري - وهو القافلابي - عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي الطوفان رضي الله عنه مرفوعاً به.

قلت: وهذا سنده واه فيه علي بن سيابة (٢) الكوفي لا يعرف؛ ذكره ابن مأكولا في ((الإكمال)) (ج ٥ ص ١٥)، وعبد الغني الأزدي في ((المؤتلف والمختلف)) (ص ٧٧)، والقافلابي هو سليمان بن أبي سليمان ضعفه ابن معين، وأحمد، وابن المديني، وقال النسائي: متروك، وقال الذهبي: متروك الحديث (٣)، فالحديث لا يثبت، فهو حديث منكر.

(١) انظر: ((طبقات المحدثين)) لأبي الشيخ (ج ٣ ص ٥٥٩)، و((السنن)) لابن ماجه (٤١٨٤)، و((معجم الشيوخ)) لابن عساکر (ج ١ ص ٤٧٨)، و((المعجم الكبير)) للطبراني (٦٥٤)، و(٦٥٦)، و(٦٥٨)، و((المعجم الأوسط)) له (ج ٣ ص ١١)، و((الجامع الصحيح)) للبخاري (٣٤٨٣)، و(٦١٢٠)، و((شرح السنة)) للبعوي (٣٥٩٧)، و((معجم الشيوخ)) للإسماعيلي (٢٦٠)، و((تاريخ بغداد)) للخطيب (ج ٧ ص ٢٧).

(٢) كذا ضبطه عبد الغني الأزدي في ((المؤتلف والمختلف)) (ص ٧٧)، وابن مأكولا في ((الإكمال)) (ج ٥ ص ١٥). وتصحف في ((مجمع البحرين)) للهيثمي (١١٢)، و(٥٠٧٩) إلى: ((شبابه)) لذلك قال محققه: لم أجده.

(٣) انظر: ((الميزان)) للذهبي (ج ٢ ص ٢١٠).

وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ: لَا يُرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ

عَلِيُّ بْنُ سَيَابَةَ.

قُلْتُ: فَهَذَا الْوَجْهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي ((الكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ)) (ج ٣ ص ١١٠٥)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي ((الْأَمْثَالِ)) (ص ١٢٣) مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَبَاتِهِ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (كَانَ يُقَالُ عَنِ النَّبُوءَةِ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ). هَكَذَا لَفْظُهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمِ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ كَمَا فِي ((تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ)) لابنِ حَجَرَ (ص ٤٠٤)، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَبَاتِهِ لَمْ أَعْرِفْهُ.

وَأُورِدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي ((مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ)) (ج ٨ ص ٢٧)؛ ثُمَّ قَالَ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُمْ.

وَذَكَرَهُ أَيْضاً فِي ((مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ)) (ج ١٠ ص ٢٨٤)، وَلَمْ يَعْتَبِرْهُ بِشَيْءٍ.

وَخَالَفَ الثَّقَاتُ؛ فَجَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ ((أَبِي الطُّفَيْلِ))، وَصَوَّابُهُ مِنْ مُسْنَدِ ((أَبِي مَسْعُودٍ))، فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي ((تَارِيخِ دِمَشْقَ)) (ج ٤٦ ص ٣٠٠ و ٣٠١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَهْلٍ نَجِيبِ بْنِ مَيْمُونِ بْنِ سَهْلٍ أَنَا أَبُو عَلِيٍّ مَنصُورُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ الدُّهْلِيِّ الْهَرَوِيِّ أَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَرْوَزِيِّ نَا أَبُو صَالِحِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ نَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الدِّمَشْقِيِّ نَا عَمْرُو بْنُ خَالِدِ عَنِ الْمُهَلْهَلِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبُوءَةِ الْأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ).

قَالَ ابْنُ عَسَاكِرٍ: لَمْ أَكْتُبْهُ مِنْ مُسْنَدِ أَنَسٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَفِي إِسْنَادِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمَجْهُولِينَ.

قلتُ: فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فَرَوَاهُ بَعْضُ الْمَجَاهِيلِ بِسَنَدِهِ هَذَا، وَقَلَبَ اسْمَهُ: ((الْمُفَضَّلُ بْنُ مُهْلَهْلٍ)) وَغَيْرَ طَرِيقَهُ، وَجَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ ((أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ))، فَقَالَ: عَنِ الْمُهْلَهْلِ بْنِ الْفَضْلِ عَنِ ثَابِتٍ عَنِ أَنَسٍ. وَصَوَابُهُ: عَنِ مُفَضَّلٍ^(١) بْنِ مُهْلَهْلٍ عَنِ مَنْصُورٍ عَنِ رَبِيعٍ عَنِ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي ((مُعْجَمِ الشُّيُوخِ)) (٢٦٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي ((الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ)) (٦٦١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي ((شُعَبِ الْإِيمَانِ)) (٧٣٤١).

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي ((الْعِلَالِ)) (ج ٣ ص ١٩٧) مِنْ طَرِيقِ رَبِيعٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ).

وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: حَدَّثَ بِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَمَّادٍ عَنِ شَرِيكِ عَنِ مَنْصُورٍ، وَوَهَمَ فِيهِ.

وَشَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي يُخْطِئُ كَثِيرًا^(٢)، فَالْحَدِيثُ لَا يَثْبُتُ، فَهُوَ خَطَأً مِنْ كَوْنِهِ مِنْ مُسْنَدِ ((عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ)).

قلتُ: فَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودِ الْبَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَفْعِهِ وَلَفْظِهِ، بِخِلَافِ الْأَحَادِيثِ الْأُخْرَى؛ فَهِيَ شَاذَةٌ فِي أَسَانِيدِهَا وَأَلْفَاظِهَا، وَاللَّهُ وَوَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

(١) تَحَرَّفَ فِي مَطْبُوعٍ: ((الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ)) لِلطَّبْرَانِيِّ إِلَى ((فَضْلِ)) فَلْيَصُوبَ.

(٢) انظر: ((التَّقْرِيبِ)) لابن حَجَرٍ (ص ٤٣).

فَهَذَا مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ تَفْصِيرِ الرُّوَاةِ، وَخَلَطِهِمْ فِي طُرُقِهِ، وَمِنْهُ تَبَيَّنَ أَنَّ شُعْبَةَ،
وَالثَّوْرِيَّ رَوِيَاهُ عَنْ مَنْصُورٍ؛ مَرْفُوعاً، وَأَنَّ الْخِلَافَ عَلَيْهِمْ فِي وَقْفِهِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ.

الفوائد الأثرية:

وقوله ﷺ: (إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى)؛ يُشِيرُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَنَّ
هَذَا مَأْثُورٌ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَأَنَّ النَّاسَ تَدَاوَلُوهُ بَيْنَهُمْ، وَتَوَارَثُوهُ عَنْهُمْ قَرْنًا بَعْدَ
قَرْنٍ.

وهذا يدلُّ على أَنَّ النُّبُوَّةَ الْمُتَقَدِّمَةَ جَاءَتْ بِهَذَا الْكَلَامِ، وَأَنَّهُ اشْتَهَرَ بَيْنَ النَّاسِ
حَتَّى وَصَلَ إِلَى أَوَّلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ. (١)

إِذَا الْحَيَاءُ مِمَّا أَثَرَ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ السَّابِقِينَ، وَتَدَاوَلَهُ النَّاسُ وَتَوَارَثُوهُ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ.
قلتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اتِّفَاقِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ، وَمَا اتَّفَقَهُمْ إِلَّا لِفَضْلِ
الْحَيَاءِ، وَدَمِّ فَاقِدِهِ.

وقوله ﷺ: (فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ)؛ هُوَ أَمْرٌ بِمَعْنَى الْخَبَرِ، أَوْ هُوَ لِلتَّهْدِيدِ، وَالْوَعِيدِ؛
أَيُّ: اصْنَعْ مَا شِئْتَ فَإِنَّ اللَّهَ يُجْزِيكَ، أَوْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَكَ حَيَاءٌ فَاعْمَلْ مَا شِئْتَ فَإِنَّ اللَّهَ
يُجَازِيكَ عَلَيْهِ. (٢)

(١) انظر: ((جامع العلوم والحكم)) لابن رجب (ص ٤٩٧) و((شرح الأربعين النووية)) لشيخنا الشيخ محمد العنمين (ص ٢٠٦).

(٢) انظر: ((جامع العلوم والحكم)) لابن رجب (ص ٤٩٨) و((معالم السنن)) للخطابي (ج ٧ ص ١٧٢)، و((أعلام الحديث)) له (ج ٣ ص ٢١٩٨)، و((شرح صحيح البخاري)) لابن بطال (ج ٩ ص ٢٩٩)، و((عمدة القاري)) للعيني (ج ١٣ ص ١٢٠)، و((الكواكب الدراري)) للكزماي (ج ٢١ ص ٢٣٦)، و((إرشاد الساري)) للفسطلاي (ج ٧ ص ٤٩٦)، و((تحفة الباري)) للأنصاري (ج ٦ ص ١٠٢)، و((مرقاة الصعود)) للسبوي (ج ٥ ص ١٧٧).

قَالَ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((أَعْلَامِ الْحَدِيثِ)) (ج ٣ ص ٢١٩٨): (مَعْنَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (التُّبُوَّةُ الْأُولَى)؛ أَنَّ الْحَيَاءَ لَمْ يَزَلْ مَمْدُوحًا عَلَى أَلْسِنِ الْأَنْبِيَاءِ الْأَوَّلِينَ وَمَأْمُورًا بِهِ، لَمْ يُنْسَخْ فِيهَا نَسْخٌ مِنَ الشَّرَائِعِ، فَالْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ فِيهِ عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ. وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا لَمْ تَسْتَحْ) ^(١) فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ؛ فَإِنَّ لَفْظَهُ لَفْظُ أَمْرٍ وَمَعْنَاهُ الْحَبْرُ. يَقُولُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ لَكَ حَيَاءٌ يَمْنَعُكَ مِنَ الْقَبِيحِ صَنَعْتَ مَا شِئْتَ، يُرِيدُ مَا تَأْمُرُكَ بِهِ النَّفْسُ وَتَحْمِلُكَ عَلَيْهِ مِمَّا لَا تُحْمَدُ عَاقِبَتُهُ، وَحَقِيقَتُهُ: مَنْ لَمْ يَسْتَحْ صَنَعَ مَا شَاءَ). اهـ

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((صَحِيحِهِ)) (ج ١٠ ص ٥٢٣) بَابُ: إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠].

قُلْتُ: وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيكَ حَيَاءٌ صَنَعْتَ مَا شِئْتَ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. ^(٢)

قَالَ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْحِكْمَةُ فِي التَّعْبِيرِ بِلَفْظِ الْأَمْرِ دُونَ الْخَبْرِ فِي الْحَدِيثِ: أَنَّ الَّذِي يَكْفُفُ الْإِنْسَانَ عَنِ مُوَاقَعَةِ الشَّرِّ هُوَ الْحَيَاءُ، فَإِذَا تَرَكَهُ صَارَ كَالْمَأْمُورِ طَبَعًا بِارْتِكَابِ كُلِّ شَرٍّ). ^(٣)(٤) اهـ

(١) فِي بَعْضِ مَصَادِرِ التَّحْرِيجِ (تَسْتَح) بِحَذْفِ الْيَاءِ، وَبَعْضِ الْمَصَادِرِ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَالْإِثْبَاتُ وَالْحَذْفُ جَائِزَانِ لِكُلِّ وَجْهِ.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((الصَّحَاحِ)) (ج ٥ ص ٢٨٨): (لِلْعَرَبِ فِي هَذَا الْحَرْفِ لُغَتَانِ: يُقَالُ: اسْتَحَيْ فُلَانٌ يَسْتَحِي، بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ، وَاسْتَحِيَا فُلَانٌ يَسْتَحِي بِيَاءَيْنِ). اهـ

قُلْتُ: فَمَنْ حَذَفَهَا أَحَدًا بِالْأَوَّلِ، وَمَنْ أَثْبَتَهَا أَحَدًا بِالثَّانِي، وَحَذَفُ الْيَاءِ بِسَبَبِ الْجُزْمِ، وَبَقِيَتِ الثَّانِيَّةُ.

(٢) انظر: ((شَرْحَ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ)) لَشَيْخِنَا الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْعُثَيْمِيِّ (ص ٢٠٧).

(٣) قُلْتُ: فَلَمَّا تَرَكَ الْخَطِيبُ الْحَيَاءَ ارْتَكَبَ الشُّرُورَ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ.

(٤) انظر: ((فَتْحَ الْبَارِيِّ)) لابن حَجَرٍ (ج ٦ ص ٥٢٣).

وَقَالَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ العُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي ((شَرْحِ الأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ)) (ص ٢١٠): (والحياءُ نَوْعَانِ: الأَوَّلُ: فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ اللهِ وَعَجَلِك. والثَّانِي: فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ المَخْلُوقِ. أمَّا الحياءُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ اللهِ وَعَجَلِك فَيَجِبُ أَنْ تَسْتَحِيَ مِنَ اللهِ وَعَجَلِك أَنْ يَرَاكَ حَيْثُ نَهَاكَ، وَأَنْ يَفْقَدَكَ حَيْثُ أَمَرَكَ، وَأَمَّا الحياءُ مِنَ المَخْلُوقِ فَأَنْ تَكُفَّ عَن كُلِّ مَا يُخَالِفُ المُرُوَّةَ، والأَخْلَاقَ). اهـ

وَقَالَ ابنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي ((جَامِعِ العُلُومِ)) (ص ٤٩٧): (وقولُهُ ﷺ: ((إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعِ مَا شِئْتَ))؛ فِي مَعْنَاهُ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَى الأَمْرِ أَنْ يَصْنَعَ مَا شَاءَ، وَلَكِنَّهُ عَلَى مَعْنَى الذَّمِّ والنَّهْيِ عَنْهُ، وَأَهْلُ هَذِهِ المَقَالَةِ لَهُم طَرِيقَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَمْرٌ بِمَعْنَى التَّهْدِيدِ وَالوَعِيدِ، وَالمَعْنَى: إِذَا لَمْ يَكُنْ حَيَاءً، فَاعْمَلْ مَا شِئْتَ، فَاللهُ يُجَازِيكَ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠].

وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: أَنَّهُ أَمْرٌ، وَمَعْنَاهُ الخَبْرُ، وَالمَعْنَى: أَنَّ مَنْ لَمْ يَسْتَحِ، صَنَعَ مَا شَاءَ، فَإِنَّ المَانِعَ مِنَ فِعْلِ القَبَائِحِ هُوَ الحَيَاءُ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَيَاءٌ، انْهَمَكَ فِي كُلِّ فَحْشَاءٍ، وَمُنْكَرٍ.

وَالقَوْلُ الثَّانِي: فِي مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: ((إِذَا لَمْ تَسْتَحِ، فَاصْنَعِ مَا شِئْتَ)): أَنَّهُ أَمْرٌ بِفِعْلِ مَا يَشَاءُ عَلَى ظَاهِرِ لَفْظِهِ، وَأَنَّ المَعْنَى: إِذَا كَانَ الَّذِي تُرِيدُ فِعْلَهُ مِمَّا لَا يُسْتَحْيَا مِنْ فِعْلِهِ لَا مِنَ اللهِ، وَلَا مِنَ النَّاسِ، لِكَوْنِهِ مِنَ أَفْعَالِ الطَّاعَاتِ، أَوْ مِنْ جَمِيلِ الأَخْلَاقِ، وَالأَدَابِ المُسْتَحْسَنَةِ، فَاصْنَعِ مِنْهُ حِينَئِذٍ مَا شِئْتَ). اهـ

وقولُهُ ﷺ: (النُّبُوَّةُ الأُولَى)؛ أَنَّ الحَيَاءَ لَمْ يَزَلْ أَمْرُهُ ثَابِتًا، وَاسْتِعْمَالُهُ وَاجِبًا مُنْذُ زَمَانِ النُّبُوَّةِ الأُولَى، وَأَنَّهُ مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ نَدَبَ إِلَى الحَيَاءِ، وَحَثَّ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُنْسَخْ فِيمَا

نُسِخَ مِنْ شَرَائِعِهِمْ، وَلَمْ يُبَدَّلْ فِيهَا بَدَلٌ مِنْهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَمْرٌ قَدْ عَلِمَ صَوَابُهُ، وَبَانَ فَضْلُهُ،
وَاتَّفَقَتْ الْعُقُولُ عَلَى حُسْنِهِ، وَمَا كَانَ هَذَا صِفَتُهُ: لَمْ يُجْزَ عَلَيْهِ النَّسْخُ وَالتَّبْدِيلُ.^(١)

قلتُ: فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْتَدِيَ بِالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَلَيْسَتْحِي مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ
قَبِيحِ الْأُمُورِ^(٢)... لِأَنَّ الْحَيَاءَ مَانِعٌ مِنَ الْأَعْمَالِ الْقَبِيحَةِ كَالْكَذِبِ وَغَيْرِهِ.

قلتُ: وَالشَّرَائِعُ السَّابِقَةُ لِلْأَنْبِيَاءِ جَاءَتْ بِالْفَضِيلَةِ، وَنَهَتْ عَنِ الرَّذِيلَةِ... فَهُمْ
مُتَّفِقُونَ عَلَى الْحَيَاءِ.



(١) انظر: ((مَعَالِمُ السُّنَنِ)) لِلْحَطَّابِيِّ (ج ٧ ص ١٧١ و ١٧٢)، و((شَرْحُ الْأَرْبَعِينَ)) لِلنَّوَوِيِّ (ص ٩٥)، و((التَّعْيِينَ فِي
شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ)) لِلطُّوَيْبِيِّ (ص ١٦٨)، و((شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)) لِابْنِ بَطَّالٍ (ج ٩ ص ٢٩٩)، و((عُمْدَةُ الْقَارِيِّ)) لِلْعَيْنِيِّ
(ج ١٣ ص ١٢٠)، و((الْكَوَاكِبُ الدَّرَارِيَّةُ)) لِلْكَزِمَائِيِّ (ج ٢١ ص ٢٣٦)، و((إِرْشَادُ السَّارِيِّ)) لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ٧
ص ٤٩٦)، و((تُحْفَةُ الْبَارِيِّ)) لِلأَنْصَارِيِّ (ج ٦ ص ١٠٢)، و((مَرْقَاةُ الصُّعُودِ)) لِلسُّبُوطِيِّ (ج ٥ ص ١٧٧).

(٢) وَالْحَطِيبُ بَعْثَهُ لِلنَّاسِ وَكَذَبَهُ عَلَيْهِمْ، وَغَيْرَ ذَلِكَ فَقَدْ فَقَدَ الْحَيَاءَ؛ نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي ((شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ)) (ص ٩٤): (إِذَا تَرَكَ الْمَرْءُ الْحَيَاءَ فَلَا تَنْتَظِرُونَ مِنْهُ خَيْرًا). اهـ